نينوى تشكو ضعف الموازنة وتطالب باستحقاقها

متابعة/ المدى

اشتكى مجلس نينوى، من "الغبن" الذي يلحق بالميزانية التشغيلية والاستثمارية الخاصة بالمحافظة، من قبل الوزارات في بغداد، وفي حين بينت لجنة التخطيط الستراتيجي في المحافظة، حاجة نينوى إلى ميزانية وخدمات وملاكات إضافية تتناسب وحجم الزيادة السكانية التي تشهدها سنويا، وأوضحت إحدى الدوائر الحكومية في الموصل أن ميزانيتها الحالية تسد احتياجاتها.

وقال رئيس لجنة الخدمات العامة في مجلس محافظة نينوى، محمد عبد الله الجبوري، لوكالة السومرية نيوز: إن "نينوى تعاني غبناً واضحاً في حجم الموازنة التشغيلية والاستثمارية المخصصة لدوائرها ومؤسساتها، من قبل الوزارات في بغداد"، مشيراً إلى أن "تلك الميزانيات لا تتناسب وكثافة المحافظة السكانية ومساحتها الجغرافية، لأنها الثانية في عدد السكان بعد العاصمة بغداد".

وطالب الجبوري، الحكومة الاتحادية بضرورة "إعطاء المحافظة استحقاقاتها وحصصها كاملة من دون نقصان للنهوض بواقعها الخدمي والعمراني"، متهماً بعض الدوائر الحكومية في نينوى بـ"التقصير وعدم مطالبة الوزارات والدوائر المركزية في بغداد بحصصها الكاملة من التخصيصات المالية".

وأكد أن "مجلس المحافظة يعتزم تشكيل لجنة سيرافق أعضاءها ممثلو الدوائر الحكومية إلى بغداد لمناقشة الخطة الاستثمارية، ضماناً لحصولها على حصصها الكاملة"، داعياً ممثلي محافظة نينوى في البرلمان العراقي لأن "يأخذوا دورهم ويقوموا بواجباتهم في حصول المحافظة على استحقاقاتها الكاملة بحسب الدستور العراقي".

من جانبها بينت نائب رئيس لجنة التخطيط الستراتيجي في نينوى، كفاح دحام حسين: "أن "هناك زيادة سنوية بحجم النمو السكاني في المحافظة تصل بحسب تقارير وزارة التخطيط، إلى ٦ ٪، أي نحو ٢٠٠ ألف نسمة سنوياً، ما يزيد من عدد سكان المحافظة"، مضيفة أن "هذه الزيادة بحاجة إلى زيادة مقابلة في الميزانية التشغيلية للمحافظة، وتخصيص درجات وظيفية وخدمية جديدة وتطوير الكادر البشري الوظيفي وهو ما تفتقر إليه المحافظة حاليا".

واشتكت من "عدم تعويض الدرجات الوظيفية الشاغرة في نينوى، نتيجة لإحالة الموظفين على التقاعد"، مطالبة بضرورة "تعويض الدوائر بموظفين جدد يحلون محل المحالين على التقاعد".

لكن بعض الدوائر الحكومية في محافظة نينوى، بينت أن الميزانية المالية السنوية الخاصة بها "تسد احتياجاتها".

وقال مدير صحة نينوى صلاح الدين دنون: إن "ميزانية الدائرة تعد من قبلها وتصادق عليها وزارة الصحة وتعتمد بهذا على صرفيات الدائرة الحالية مع إبقاء نسبة للمشاريع المستقبلية"، مضيفاً أن الدائرة "تعمد أحياناً على اسلوب المناقلة في الصرفيات، لتحويل الأموال المرصودة لبعض المشاريع غير المستعجلة إلى أخرى ضرورية وبحسب الاحتياج".

وتابع أن "لجنة الخدمات العامة في مجلس نينوى تقصد بكلامها بعض الدوائر وليس الجميع"، بحسب تصوره.

تستهلك ٨٠٠ مليون لتر من الوقود يوميا

وزارة الكهرباء: البيرقراطية والمعوقات الادارية تعرقل تجهيز المواطن بالطاقة

متابعة/ المدى

أعلنت وزارة الكهرباء امس الثلاثاء، أن العراق يستهلك ٨٠٠ مليون لتر من الوقود يوميا .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس لوكالة كردستان للأنباء: إن " وزارة الكهرباء تستهلك يومياً ٨٠٠ مليون لتر من الوقود لتغذية المحطات الغازية والحرارية بهدف رفع مستوى أنتاجها من الطاقة الكهربائية ".

وأضاف: أن" وزارة النفط تجهز يوميا ٤٠٠ مليون لتر من الوقود فيما تستورد وزارة الكهرباء من الكويت وايران ما يقارب ٤٠٠ مليون لتر ".

وتابع أن" مشكلة وزارة الكهرباء تتركز في المعوقات الادارية والبيروقراطية التي تعيق وصول الوقود المستورد في وقته المحدد للمحطات الكهربائية ".

وكشفت وزارة الكهرباء الأتحادية في وقت سابق عن أن مشاريعها لنصب المحطات الغازية تهدف لانتاج ٧١٥٠ميغاواطا تدخل المنظومة في عام ٢٠١٣.

ورجحت وزارة الكهرباء الاتحادية في بداية حزيران الحالي توقف عدد من المحطات الكهربائية بسبب عدم وصول الوقود اللازم لتشغيلها مؤكدة أنها شكلت لجنة لتوفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهربائية خلال فصل الصيف الحالي.

واضافت وزارة الكهرباء العراقية ٣٨٠ ميغاواطا إلى المنظومة الكهربائية في البلاد، وطالبت وزارة الكهرباء رئيس الحكومة نوري المالكي أثناء زيارته إلى الوزارة في ٨ شباط/ فبراير الماضي بحل مشكلة الضوابط الصارمة في التعاقد مع الشركات الأجنبية والمحلية لنصب المحطات الكهربائية التي تسببت بتأخير انجاز المشاريع.

وبحسب خبراء فأن العراق بحاجة إلى خطة طوارئ من خلال توفير محطات صغيرة توفر نحو ١١ ألف فولت، تأتي جاهزة من الدول المجاورة وتقوم بنصبها شركات عالمية مهتمة بمشاريع الاستثمار الكهربائي.

ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط، فيما يقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات مقبلة ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ثلاثة إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف

يشار الى ان وزارة الكهرباء كشفت امس الاول عن انها ستبرم خلال الاسبوع المقبل اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي من ايران بواقع ٢٥ مليون لتر مكعب يوميا، مبينة أنها أبرمت مذكرة تفاهم مع الجانب الايراني قبل أكثر من شهر تتضمن تجهيز العراق بالغاز الطبيعي.

وقال المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس: إن" وزارة الكهرباء ستبرم أتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي من ايران خلال الاسبوع المقبل"مبينا أن "الاتفاقية تتضمن تزويد العراق على مدى خمس سنوات بالغاز الطبيعي بواقع ٢٥ مليون لتر مكعب يوميا".

وأوضح المدرس: أن" العراق وقع مذكرة تفاهم مع ايران قبل اكثر من شهر بشأن تجهيز العراق بالغاز الطبيعي، والمذكرة رفعت الى مجلس الوزراء وتمت الموافقة شفهيا عليها".

واضاف المدرس: أن "الاتفاقية التي ستبرمها وزارة الكهرباء مع الجانب الايراني ستستمر خمس سنوات وتتضمن مد أنبوب للغاز من ايران بإتجاه حقل المنصورية في محافظة ديالى، ومن ثم يمر الانبوب الى محطة الصدر الغازية، ثم الى محطة جنوب بغداد الغازية، ثم الى محطة القدس الغازية".

وتابع أن "العراق سيبدأ خلال السنوات المقبلة بإنتاج الغاز الطبيعي وخلال السنوات الخمس المقبلة لن يحتاج الى استيراد الغاز من ايران".

وكان مفتش عام في وزارة الكهرباء ،اعلن مطلع الاسبوع الحالي عن تعرض عدد كبير من ناقلات الكاز المخصصة لمحطات الكهرباء الى السرقة شهرياً، ملمحاً الى وجود علاقات سرية في تنفيذ هذه العمليات مع بعض مسؤولي وزارة الكهرباء.

ونقلت وكالة (اي يو نيوز) الخبرية الإسترالية عن علاء محيي الدين قوله ان "كميات كبيرة من مادة الكاز التي تخصص يومياً لنقلها الى محطات توليد الكهرباء عبر الناقلات، لا تصل الى تلك المحطات، وتفقد في الطريق". مشيراً الى ان "سرقة الكاز تتسبب بتراجع نسب انتاج الطاقة الكهربائية بمعدل ٣٠٠ الى ٤٠٠ ميكاواط يومياً".

وأضاف بالقول: انه "وفقاً لنتائج البحث والتقصي التي اجريناها بهذا الصدد على مدى عام واحد، اتضح ان القائمين على عملية سرقة الكاز كانوا يقومون بالمهمة بالتواطؤ مع عدد من مسؤولي وزارة الكهرباء، وكانت لهم ارتباطات سرية بهذا الجانب".

واشار المفتش الى انه "حدث مرة ان ١٢٠ ناقلة وقود كانت تقوم بعملية نقل الكاز من مصفى بيجي الى مدينة سامراء، الا ان تلك الشاحنات غيرت مسارها وتمت سرقة كميات الكاز التي تحملها، عدا ذلك فقدت ٢٦٠ ناقلة كاز على طريق بغداد في احدى المرات".

وكان المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية مصعب المدرس قد كشف في وقت سابق مطلع العام الحالي عن انه "يتم تأمين ٤ ملايين لتر كاز في وزارة النفط العراقية، و٣ ملايين لتر اضافي من قبل ايران والشركات الخاصة، للمحطات التابعة لوزارة الكهرباء العراقية.

اقتصاديون: استيراد الحبوب يخضع للمعايير الربحية

متابعة/ المدى

وصف اقتصاديون عملية استيراد الادوية بـ (التجارية) اكثر من كونها صحية انسانية،اضافة الى تفشي ظاهرة الفساد بين الاطباء الذين باتوا يتعاملون مع المريض وكأنه مشتر،كاشفين عن وفاة (٢٠)شخصا في مدينة الطب نتيجة استعمال مخدر (بنج) خطأ مستورد بعلم الوزارة.

وقال الخبير الإقتصادي ضرغام محمد علي للوكالة الاخبارية للانباء: ازداد دخول الأدوية من المنافذ غير الخاضعة للتقييس والسيطرة النوعية، وخصوصاً المواد التجميلة مثل(المنحفة والمبيضة والمسمرة).

وقسم علي المناطق في بغداد حسب الاجور التي يتقاضاها الاطباء ،حيث قال: ان الموضوع اصبح تجارياً، ولو نلاحظ أن منطقة الحارثية من اكثر المناطق التي يحصل الطبيب فيها على اعلى أجر (للكشفية) من ثم تأتي المنصور ومن ثم المناطق الشعبية."

من جهتها اشارت الخبيرة الإقتصادية سلام سميسم الى إن نقص الحماية الكافية للأطباء ذات الكفاءات العالية والخبرة المتميزة جعلت العراق يفتقد لمثل هذه الكوادر التي توجهت الى دول الجوار، اضافة الى إن كثير من الأطباء باتوا يخشون من عمليات الإغتيال ومن العوامل الضاغطة كالابتزاز وخطف افراد العائلة.

وأضافت سميسم: إن الادوية في العراق لا تخضع للرقابة والتقييس مع زيادة الفساد في وزارة الصحة ، فقد اصبح البلد مخزناً للكثير من الادوية الفاسدة والمنتهية الصلاحية، فكيف نصف فضيحة وفاة(٢٠) شخصا في مدينة الطب نتيجة استعمال بنج خطأ مستورد بعلم الوزارة.

واوضحت الخبيرة الإقتصادية: في حال وجود رقابة على الاطباء والصيادلة كما كان سابقاً لما رأينا مثل هذه الحلات تزداد، مؤكدة السابق كان هناك قانون يعاقب من يسيئ لعمله ويحرم من مهنته مع احالة قضيته الى القضاء او الى النقابة التابع لها.

في ورشة عمل مشتركة

الحكومة تسعى لرفع التبادل التجاري مع سوريا الى ٧ مليارات سنويا

متابعة/ المدى

ذكرت الحكومة امس الثلاثاء، أنها تسعى إلى رفع التبادل التجاري مع جارته الغربية سوريا إلى ٧ مليارات دولار سنويا من ٦ مليارات حاليا.

وجاء ذلك خلال ورشة عمل اقتصادية بين الجانبين عقدت في بغداد ضمت مسؤولين حكوميين ورجال أعمال من كلا الجانبين بهدف رفع مستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي وأميركا عقوبات على أشخاص مسؤولين في سوريا بينهم رئيس الجمهورية بشار الأسد فضلا عن شركات تدعم النظام لوقف القمع الذي تمارسه أجهزة الأمن السورية بحق المحتجين المطالبين بالديمقراطية.

وقال المستشار الاقتصادي في الحكومة العراقية سلام القريشي لوكالة كردستان للانباء: إن "العراق أقام اليوم ورشة عمل اقتصادية بينه وبين الجانب السوري وبحضور الكادر المتقدم من وزارة التجارة العراقية ووزارة التجارة السورية وعدد من رجال الأعمال بين البلدين".

وأضاف: ان "العراق يسعى إلى رفع التبادل التجاري مع دمشق إلى ٧ مليارات دولار سنويا من خلال توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية وإبرام الاتفاقات الاقتصادية".

ويبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حاليا نحو ٦ مليارات دولار سنويا.

وتابع القريشي بالقول ان "الوفد السوري الذي حضر الورشة ترأسه وزير التجارة السوري خالد سلوطة وترأس الجانب العراقي وزير التجارة خير الله زيباري حيث أكد الطرفان على تعزيز دور المشاريع الاستثمارية في مختلف المحافظات".

ويسعى العراق منذ رفع الحصار عنه في ٢٠٠٣ إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

ووصل التبادل التجاري مع تركيا إلى ١٢ مليار دولار بعد ان كان في العام الماضي ١٠ مليارات، في الوقت الذي وصل فيه التبادل التجاري مع إيران إلى ٨ مليارات دولار سنويا، ووصل التبادل التجاري مع الأردن إلى ٥ مليارات سنويا.

لجذب الأموال الأجنبية وتسهيل عمل الشركات

هيئة استثمار البصرة: ١٣ سمة دخول لمستثمرين أجانب الى المحافظة

متابعة/ المدى

استحصلت هيئة استثمار البصرة وبعد سلسلة من المخاطبات مع الهيئة الوطنية للاستثمار والجهات ذات العلاقة على ١٣ سمة دخول الى المحافظة لمستثمرين اجانب من دول مختلفة.من اجل جذب رؤوس الاموال الاجنبية وتسهيل دخول الشركات الى البصرة للاطلاع على الخارطة الاستثمارية وأنعاش الواقع الاقتصادي وخلق فرص عمل تسهم في تقليل نسبة البطالة.

وقال رئيس هيئة الاستثمار في المحافظة حيدر فاضل: إن سمات الدخول التي استحصلتها هيئة استثمار البصرة بلغت ١٣ تأشيرة لمستثمرين أجانب من فرنسا ورومانيا واميركا وكندا والبرتغال وماليزيا.

واضاف: إن الهدف من زيارة أولئك المستثمرين الى محافظة البصرة هو للاطلاع على فرصها الاستثمارية وفي المقابل تقديم عروض شركاتهم الاستثمارية، خصوصا ان من بينهم من يرغب في الاستثمار بقطاعي السكن والكهرباء.

واشار فاضل الى إن الفترة القريبة القادمة ستشهد دخول المستثمرين الاجانب الى البصرة للتعرف على خارطتها الاستثمارية ومعرفة التسهيلات المقدمة الى جانب شرح قانون الاستثمار العراقي والضمانات والميزات والاعفاءات التي يقدمها للمستثمر الاجنبي.

وكان رئيس هيئة استثمار البصرة قد ذكر في وقت سابق ان الاجراءات والتشديدات الامنية في وزارة الداخلية تحول دون دخول المستثمرين الاجانب، معتبرا انها عوامل رئيسة في تأخير منح سمات دخول المستثمرين بالرغم من الطلبات المكررة من قبل الهيئة بهذا الخصوص.

يذكر ان الآلية المركزية المتبعة لمنح سمات دخول المستثمرين تتخلص بتقديم المستثمر بالطلب الى هيئة استثمار المحافظة يتضمن تسمية كفيل عراقي ان وجد مع نسخة من جوازات السفر اضافة الى ملخص لأعمال الشركة وهدف الزيارة، لتقوم بعدها هيئات المحافظات بارسال الطلب الى الهيئة الوطنية للاستثمار للبت به عبر استمارة خاصة الى مديرية الاقامة في وزارة الداخلية كما يجب ان ترسل نسخة من التأشيرة الى وزارة الخارجية لاشعار سفارة العراق او القنصليا ت في بلد المستثمر بحصول الموافقة، وغالبا ما تصل الموافقة الى هيئة استثمار المحافظة ولا تصل الى السفارات.

كما بحثت هيئة استثمار البصرة مع شركة ماي فاير البريطانية مشروعا استثماريا يتضمن بناء مدينة سكنية متكاملة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

وقال مصدر مسؤول في الهيئة ان الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار، وهي من تمويل البنك الدولي، مشيرا الى ان مساحته تقدر بنحو ٣٠ دونما، تتضمن بناء ٥٠٠ شقة سكنية ومطاعم وسوق مركزي عملاق، اضافة إلى فندقين ضمن سلسلة فنادق (Four Seasons Hotels) العالمية. وأضاف المصدر ان المشروع يتضمن إنشاء حديقة زجاجية مكيفة بارتفاع ٤٠ مترا، ومكاتب تجارية ومسرح مفتوح، وحديقة عامة، ومبنى خدمي ومواقف سيارات بسعة ٧ آلاف سيارة. وأوضح أن المشروع يقدم تسهيلات عدة إلى المستهلك، من ضمنها طريقة الدفع بالتقسيط المريح ولمدة ٢٥ سنة.

يشار الى ان هيئة استثمار البصرة قررت الاسبوع الماضي سحب اجازة الاستثمار الممنوحة لمجموعة نوكان للخدمات والانشاءات النفطية والخاصة بمشروع (جنائن الفيحاء السكني) وعرض المشروع للاستثمار كفرصة استثمارية معلنة وفقا للقانون.

وقالت الهيئة في قرارها ان ذلك يأتي بالنظر لأهمية الأرض المخصصة للمشروع من حيث الموقع والسعر ودورها في اقامة أهم مشروع اسكاني في المحافظة ،ولمرور فترة طويلة على منح مجموعة نوكان للخدمات والانشاءات النفطية اجازة الاستثمار المرقمة (١٣/ ٢٠١٠).

واشار القرار الى عدم توفير الشركة المتطلبات والأولويات المطلوبة ولتوجيه عدد من الدعوات والانذارات الى الشركة، وعدم ايفائها بالالتزامات المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل والتعليمات النافذة .

واوضح ان قرار سحب الاجازة جاء بعد حصول موافقة محافظ البصرة على القرار استنادا الى احكام المادة ٢٨ من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.

وكان رئيس هيئة استثمار البصرة ذكر أن مؤتمرا مشتركا عقد الاسبوع الماضي ، بين غرفة التجارة الأمريكية وهيئة استثمار محافظة البصرة، حضرته ٩٦ شركة أمريكية من مختلف الاختصاصات للاطلاع على فرص الاستثمار في المحافظة.

وقال حيدر علي فاضل: "زار البصرة ممثلو نحو ٩٦ شركة أمريكية، وعقدنا معهم مؤتمرا شرحنا فيه فرص الاستثمار وإمكانية التعاون المشترك بين استثمار البصرة وغرفة التجارة الأمريكية" مضيفا "عرضنا كل الفرص المتاحة التي ستطلع عليها عشرات الآلاف من الشركات الأمريكية".

وذكر فاضل أن "أهم الاستثمارات التي بحثت مع الشركات الأمريكية كانت في قطاع السكن، وحجم الاستثمار في المرحلة القادمة فيها سيكون كبيرا" مشيرا إلى أن "أهم الشركات التي حضرت المؤتمر هي شركات "سيتي، وفلور كوربوريشون، وكوالیتي فلوت ووركس، وبيوتفيل ارث جروب، وكولبال كابتال، وميستري اسويسيشن، وبيبي بلومرز".

من جهته قال جيسن سبير عضو غرفة التجارة الأمريكية: أن "للبصرة مستقبلا كبيرا وزاهرا وبيئتها الاستثمارية ممتازة لذلك حضرت ٩٦ شركة".

وأضاف: أن الأمور حاليا "جيدة وفي المستقبل ستكون الأمور أكثر تطورا من ناحية النمو الاقتصادي، ومجمل قطاعات الاستثمار في تطور ، فالوضع الاقتصادي في البصرة ممتاز جدا".

من جهته رحب مستشار المحافظ لشؤون الاستثمار علي عبد الكريم بقدوم الشركات الأجنبية لعدم قدرة الشركات المحلية على الأخذ بزمام المبادرة، فأغلب الشركات التي حصلت على عقود تلكأت ولم تنجز أعمالها على الوجه الأكمل".

وأوضح: ربما "هذا بسبب ضعف الإمكانات المادية أو التجربة خصوصا وان اغلب المشاريع كبيرة وتحتاج إلى جهود وأموال طائلة وتجربة في مختلف الميادين".